نوافذ — حماية البيئة

هناك أخلاقيات تتعلق بالبيئة وحمايتها يفترض الالتزام بها من قبل الأفراد والمجتمعات بشكل عام.

وفي دول العالم عادة ما تكون البيئة في الصدارة وأهم الأولويات اهتماماً.

والبيئة هي رئة المجتمع تتنفس من خلالها ليعيش او العكس ان لم نحافظ على مواردها وتقنياتها وآلياته من الملوثات التي تأتي اصلا من صنع الانسان.

وفي بعض المجتمعات الاوروبية هناك أحزابا ومنظمات غير حكومية تعزز من دور البيئة وحمايتها في تلك المجتمعات والدول بل وتشارك في صنع القرار في معظم الاحيان وتساعد في إعداد البرامج والخطط التي تهم البيئة جنبا الى جنب مع قيادات تلك البلدان وهي منظمات مناصرة وصديقة للبيئة.

وفي بلادنا اليمن صدرت كثير من القوانين التي تتعلق بالبيئة وشاركت في عدد من الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات كالحد من الملوثات والتنوع الحيوي ، الاوزون، الحفاظ على الموارد الطبيعية ، الحفاظ على الاراضي الرطبة، السلامة الأحيائية، التدخين وكيفية الحفاظ على التنمية المستدامة للبيئة بشكل عام.. وغيرها.

ورغم ذلك لازالت الكثير من تلك القوانين التي تهم البيئة لم تفي بالغرض بسبب عراقيل تفعيلها على الواقع..

لأن الكثيرين من أفراد المجتمع لم يستوعبوا بعد أهمية تلك القوانين واستغلالها بطرق منطقية وصحيحة لصالح المجتمع وجعله خاليا من الملوثات والأوبئة.

المحررة
eltaf_hadani@maktoob.com

نواب الشعب ينتصرون للمياه

(36) مادة شملها التعديل من بين (82) مادة

(300) ألف ريال عقوبة الحفر العشوائي

نعمان الحكيم

بالرغم من ان البرلمان قد كان متشددا ازاء قضية المياه من خلال لجنة المياه والبيئة الا ان ذلك قد شهد تحمسا لعشرة اعضاء كانوا قد تصدروا لهذه القضية وفعلوها وصوت البرلمان عليها من اجل الحفاظ على البيئة والمياه.

تم مناقشة قانون المياه واقرار مشروع تعديلات على بعض مواده فكانت المواد المعدلة قد وصلت الى (٣٦) مادة من اجمالي (٨٢) مادة محتوى القانون وكان ذلك بمثابة انتصار للمياه والبيئة من قبل نواب الشعب الذين نحترم فيهم هذه المواقف لكننا نطالبهم بمزيد من الضغط للرقابة والمحاسبة دون رأفة او رحمة لمن لايحترم القانون الذي يحملون التراخيص المؤكدة احقيتهم وشرعيتهم في ذلك.

لقد حددت المواد المعدلة الاهمية البالغة للمياه والبيئة واعطت الحق لمن يقف وراء هذه الجهات بان يستخدم القانون سلاحا نافذا لايفرق بين فلان وعلان من الناس ,وهذه صحوة لم نشهدها من قبل ,صحوة بدأت تجلجل اصداؤها في الواقع اليمني للحفاظ على هذا المصدر الحياتي الهام خاصة وان بلادنا تكاد تكون من الشحة او الندرة بسبب هذا الاستخدام العشوائي سواء للزراعة أو البستنة او زراعة القات.. الخ.

اننا ان نستشعر المواقف النبيلة لبرلمان بلادنا ونطالبه في الوقت ذاته عدم التهاون في تطبيق العقوبات.. وبمثلما يشرع وينال الاحترام نريده ان ينفذ ما جاء في هذه التعديلات من خلال دوره الرقابي الصارم وان لاينخدع بنمور الورق أولئك الذين يستندون الى اللاقانون الذي يسمح لهم العيث فسادا في الارض.

هو ضابط لسيرامور الحياة.

وبالنظر الى اهم التعديلات نجد ان العقوبة المادية كانت الامر التي كانت تنص على (٣٠) الف ريال فعدلتها لجنة المياه والبيئة الى (٣٠٠) الف ريال كعقوبة رادعة لمن تسول له نفسه الاخلال او المساس بالقانون النافذ وتعديلاته الهادفة صون البيئة وحفظها من الحفر العشوائي لآبار المياه في بلادنا.

ان التعديلات الخاصة بقانون المياه قد كانت تهدف فيما تهدف اليه استيعاب المستجدات في البناء المؤسسي الجديد وذلك من خلال انشاء وزارة مختصة بالمياه والبيئة وفقا لقرار تشكيل الحكومة وتحديد دورها فيما يتعلق بالسياسة والخطط والتخطيط للثروة المائية .. اضافة الى لجان الاحواض وما يتبع ذلك من امور في تسيير الاعمال سواء عبر تعويضات او سلطة محلية تهدف الى تنفيذ مواد القانون في الواقع العملي وبما يعطي مردودا ايجابيا لتوزيع ثروة المياه والحفاظ عليها من العابثين والمبذرين

المجلس حدد في المادة (٢٤) ان تخضع التراخيص لمن يستفيدون لترخيص مسبق عبر السلطة المحلية وبما لايضر بنوعية المياه مثل خلط المياه بواسطة كيماوية او حيوية او اشعاعية او غازية او أية طريقة من شأنها ان تغير خواص الماء الفيزيائية والكيماوية كما حددت المادة (٤٢) انه يتوجب على المقاولين اومكاتب الهندسية ان لايقومون بالحفر لآبار سواء لمياه الشرب او غيرها او لتعميق آبار اخرى الا عبر القانون وموافقة اللجان المختصة بذلك وان يكون الشخص او مكاتب الهيئة ممن

رعاية الثروة السمكية ازدهار للاقتصاد البحري

عمر عبدربه السبع

تسعى الجمهورية اليمنية بكل جهودها لتحقيق تنمية حقيقية في مجال الثروة السمكية وصولا لتحقيق الامن الغذائي، وذلك للاستغلال الامثل لمواردنا من الاحياء البحرية بكل اصنافها المشهورة من الحبار والشروخ والاسماك المميزة للمياه اليمنية. والعمل على تحقيق اقصى عائد اقتصادي ولاتالوا جهدا في تطوير القطاع السمكي والاسهام في العملية التسويقية وتشجيع الاستثمار في مجال الثروة السمكية.

وقد شهدت الجمهورية اليمنية اكتفاءاً ذاتيا من الثروة السمكية نتيجة لزيادة الانتاج السمكي على الاستهلاك المحلي، وترجع الزيادة في حجم الانتاج السمكي في بلادنا الى امتداد الاراضي اليمنية على مساحة تفوق ٢٠٠٠ كيلومتر على مياه البحر وهذه الخاصية تجعل استغلال الثروة السمكية وتنوعها من السهولة بمكان ناهيك عما تشهده السواحل اليمنية وموانئها من مشاريع سمكية ذات ابعاد استراتيجية كمشروع الميناء السمكي في مدينة الشحر احد الموانئ التجارية الهامة في اليمن.. حيث يستفيد من هذا المشروع كافة الجمعيات من التعاونيات السمكية في مدينة الشحر والمدن المجاورة وستعم المنفعة والفائدة لاكثر من ستة آلاف قارب صيد وسينجم عن ذلك زيادة انتاج الاسماك هذا فضلا عن اقامة التعاونيات بتطوير وتحديث خدمات تحضير وتجميد وحفظ الاسماك الذي من شانه تقليص التالف وايصاله الى المستهلك المحلي والخارجي مطابقا للمواصفات الصحية.

وقد فتح قرار مجلس الوزراء بانشاء هيئات مستقلة لرعاية وتطوير مدن الموانئ في كل من عدن، المكلا، الحديدة، آفاقاً واسعة نحو نهوض اقتصادي واجتماعي شامل ، جعل هذه المدن تسعى لتقديم صور نموذجية للاستثمار الامثل على أسس اقتصادية وتنموية صحيحة تستوعب توجهات النشاط التجاري والاستثماري وبما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني.

ولاريب ان الثروة السمكية والاحياء المائية في ظل الظروف الوطنية السائدة تسهم في الانتاج المحلي وترفع من سقف العائد الاقتصادي والموارد المالية، وتسعى الحكومة من خلال تاهيل البنية التحتية للقطاع السمكي الى زيادة المنتوجات السمكية وما يعقب ذلك من توفير وايدي عاملة في المجالات الصناعية والتجارية المرتبطة بالانشطة والثروة السمكية وتقليص حجم البطالة وتخفيض حدة الفقر على الفئات العاملة في القطاع السمكي والثروة السمكية.

ولقد اولت الجمهورية اليمنية البحث العلمي والمسوحات المسكية في مجال الثروة السمكية اهتماما كبيرا انعكس ايجابا على ايرادات القطاع السمكي في تعزيز الموارد المالية للاقتصاد الوطني فحجم الصادرات (العائد النقدي) من القطاع السمكي لعام ٢٠٠٤م كان سبعة ملايين وخمسمائة وستة وثلاثين الفا وثمانمائة واثنين واربعين دولارا فقط في حين بلغ في عام ٢٠٠٥م اربعة واربعين مليونا وثلاثمائة وثمانية وخمسين الفا وثلاثمائة وسبعة وعشرين دولارا. (عن مجلة تجارة حضرموت العدد ١٦ اكتوبر - ديسمبر ٢٠٠٥).

ولا يفتأ الاهتمام بالثروة السمكية يحظى بمزيد من الاهتمام والرعاية حتى من قبل الجمعيات المدنية المناصرة لنظافة المياه البحرية وتسعى مع المؤسسات الحكومية بالحفاظ على الانواع والاحياء البحرية عموما وعلى الاصناف النادرة خصوصا وذلك من خلال الحفاظ على بيئاتها الصحية وعلى الحفاظ على الشعب المرجانية للسواحل اليمنية فضلا عن الدراسات والابحاث المكرسة للثروة السمكية التي من شانها تحديد مواطن الخلل والعمل على اصلاح ما يمكن اصلاحه وتنميته والنهوض به لاصلاح القطاع السمكي في المياه اليمنية .. وقد سبق ان نفذت قرارات صائبة كالحد من الصيد الجائر وتحديد مواقع الاصطياد لبعض السفن المرخصة للصيد في المياه اليمنية.

وليس غريبا ان يقر الوزراء العرب المسؤولون عن الثروة السمكية في الوطن العربي في ختام اجتماعهم في ٢٠٠٦/١١/٢٦م في صنعاء انشاء المجلس العربي للثروة السمكية يضم في عضويته الدول الاعضاء بالجامعة العربية ويكون مقره الدائم صنعاء فهذا دليل على اصالة وعراقة العاصمة اليمنية صنعاء من ناحية وعلى الانجازات العظيمة والمتواصلة في القطاع السمكي في اليمن من ناحية اخرى وسبيلا لازدهار الاقتصاد البحري وتحقيق الامن الغذائي لليمن والدول العربية كافة من خلال دعم البحث العلمي وتشجيع القطاع الخاص للمشاركة الفاعلة في مجال الثروة السمكية وضمان حقوق الدول العربية في حماية ثروتها السمكية لتحقيق اهداف قانونية تنظيمية واخرى اقتصادية.

هذا الحال من الاهمال إلى متى ؟

كتب / محبوب عبدالعزيز

ت / نبيل العروبة

لازلت مصرا ولن يتوقف قلمي عن الكتابة والاشارة الى مواقع الخلل والاهمال وتوضيح جوانب القصور واللامبالاة التي وصلت اليها احوالنا مع البيئة بسبب التصرفات والسلوكيات غير الحضارية التي يمارسها بعض الناس دون خجل او حياء ضاربين عرض الحائط بالتحذيرات والارشادات المحددة للتعامل مع جوانب النظافة وهذا من شأنه ان يلحق بصحتنا وارواحنا اضرارا جسيمة في حال بقاء الوضع على ما هو عليه أمام استمرار المخالفات البيئية التي نشاهدها في ذهابنا ومجيئنا ودون الحاجة الى العناء للبحث والتفتيش عنها لانها واضحة للعيان كالشمس في رابعة النهار .. في هذه التناولة نسلط الضوء على الاحياء الفرعية في منطقة القلوعة التي تزدحم بالكثافة السكانية

عدم وجود حلول جذرية الامر الذي يدفع ببعض سكان المنطقة الى التوسع العمراني الرأسي مما يشكل خطرا على المباني القائمة لتقادم عمرها او الانتشار الافقي وهذا يأتي على حساب الخدمات وشبكات المياه والمجاري والارصفة التي باتت تئن تحت الكتل الاسمنتية المتزايدة ولكن الادهى والامّر من ذلك ان يقوم اصحاب هذه التوسعات او من يقومون باجراء عمليات الصيانة والترميمات والاصلاحات والتحسينات في منازلهم بترك ما بقي من مواد البناء في الطرقات فتصبح في يد الاطفال والصغار الذين يلعبون بها حتى تنتشي على مساحة واسعة من الارض فلا يعرف للطريق اثر!.

خاصة في ظل التكسرات والحفر التي اصبحت ملازمة للشوارع الداخلية في المنطقة رغم كثرة الوعود التي يطلقها المسؤولون بايلاء هذه المنطقة اهتماما اكبر وبالتحديد شارع ابن زيدون والشارع المتفرع من الطريق العام في جولة ابن الرومي باتجاه مدرسة الهمداني للتعليم الاساسي وما يعرف بطريق "الكمب" او "امكولي لاين" الذي لم يكتف ساكنوه بضيقه وحالته المتردية ليضيفوا اليه اعباء رمي مخلفات البناء واكوام الاتربة الناجمة عن الحفريات في اماكنها دون ردم!!.

اما بخصوص رمي القمامة والنفايات في غير المواقع المخصصة لها وبشكل خاص في وسط البلوكات او في الممرات الخلفية فان الامر بحاجة الى تشديد معرفة وتحديد من يرتكبون المخالفات وتشكيل لجنة من السكان انفسهم لمتابعة هذه المشكلة حتى لانصبح بين سندان الاهمال ومطرقة النسيان وتحت اكوام القمامة ومخلفات البناء!.

ولاننسى هنا ان نشير الى مشروع اعادة سفلتة وتأهيل طريق الرصافي في منطقة القلوعة الذي قاربت عمليات التبليط للارصفة على جانبي الطريق ولكن للاسف ان القائمين على تنفيذ المشروع تركوا مخلفات البناء في اماكنها فانتشرت على الطبقة الاسفلتية وغطت اجزاء كبيرة منه ولاتزال المخلفات على حالها ما يعني ان الاهمال قد اخذ مداه في تنفيذ مشاريع يفترض انها تخضع لاشراف حكومي وفي حالة الاكوام من مخلفات البناء على وضعيتها دون رفعها من الطريق كاملا سنحتاج الى مشروع آخر لاعادة تنظيف وتحسين الطريق الذي لم يمض عليه اكثر من عام واحد فقط!! اما مسألة انتشار الاغنام السائبة تسرح وتمرح في اماكن القمامة فهي الاخرى بحاجة الى معالجات جادة .. وانا لمنتظرون.

التوعية المائية والقطاع التعليمي

م/ نجيبة معمر الشميري
مدير التوعية المائية – عدن

في اطار الحملة التي تقوم بها الهيئة العامة للموارد المائية يقوم حاليا فريق من الهيئة فرع عدن بالنزول الى المدارس ضمن حملة التوعية المائية لتعريف قطاع الطلبة والمعلمين بحجم الازمة المائية التي تمر بها بلادنا وقبل نزولنا طرحت الكثير من الاسئلة منها:

كيف نبدأ ؟ وكان هذا هو السؤال الصعب الذي لم يكن من السهل الاجابة عليه فقد جرت العادة ان يكون التعليم ضمن منهاج مقرر يقوم بشرحه المعلم او المعلمة فيجب الالتزام به ناهيك عن غرف الصفوف المكتضة وادخال على المنهاج قد يغير من الخطة الموضوعة الامر الذي يواجه بالرفض في اغلب الاحيان.

والسؤال هنا كيف يمكن ان يتم ادخال عناصر المياه والبيئة بطريقة جديدة مع العلم انها ليست من المواضيع الجديدة كمضمون كان لابد من الاجابة على سؤال يسبق السؤال الاول (كيف نبدأ؟) .. وهو ماذا نريد؟.. التعليم ام التعلم وما الفرق بينهما؟.

ورغم ان الاجابة لم تكن بتلك السهولة الا انه تم التوصل الى ان الاساس هو التعلم وفي الغالب تنجح عملية التعلم من خلال التجربة وبناء المعرفة بشكل ذاتي، ويكون دور المعلم او المعلمة ارشاديا وتوجيهيا لاتلقينا.

ومن هنا بدأت الفكرة تتبلور وتم تشكيل طاقم مهني من اربعة اعضاء وتم اختيار اكثر من (٤٨) مدرسة في مختلف المديريات التي بدأت فيها التجربة بشكل واسع.

وتم اختيار تلك المدارس للبدء في عملنا التوعوي على امل النجاح في توصيل الرسالة الارشادية لمجاميع الطلبة وتعميم التجربة لاحقا لعدد آخر من المدارس في الجمهورية اليمنية وتهدف الحملة اساسا الى مناقشة القضايا المائية بشكل عام والتركيز على شحة المياه بشكل خاص وربطها بالنواحي الصحية والدينية والاجتماعية والاقتصادية خاصة تلك النواحي التي تؤثر على حياتنا ومحاولة الوصول الى حلول واقعية به.

ان من مميزات العمل مع الشباب

ان ميولهم ومواقفهم وتصرفاتهم غير متبلورة بعد.. الامر الذي يترك مساحة ومرونة في فتح الحوار وتوسيع النقاش معهم، كما ان لهم دورا اساسيا كأدوات تغيير في المستقبل، لان اية مواقف وسلوكيات ايجابية في مرحلة الشباب لابد ان تعكس نفسها مستقبلا.

يمكن للافراد (الطلبة) القيام أي موضوع آخر

النظافة انعكاس لسلوك الفرد والمجتمع